

«مسلمو الغرب»

في أطروحات آية الله التسخيري

نقض قابليات التدويب

محمود حيدر*

يدخل موضوع الأقليات عموماً، والأقليات المسلمة في المجتمعات غير الإسلامية خصوصاً، كأطروحة أساسية في فكر آية الله محمد علي التسخيري. ولعل معاناة إجمالية لجهوده النظرية والعملية، تُظهر المساحة الواسعة التي مُلئت بهذه الأطروحة. حتى إذا رأينا إلى تجربته العملية في حقل المدافعة عن حقوق الأقليات الإسلامية في الغرب وجدنا أنها تنطلق من قاعدة مركبة، تقوم من وجه على توكيد هوية المسلمين الدينية، ومن وجه ثانٍ على توكيد مواظنتهم في المجتمعات التي يعيشون فيها. وهذه القاعدة تُؤلف اليوم مدار الجدل المديد، الذي بلغ ذروته في مستهل الألفية الثالثة. ففي سياق فكرة الصدام أو الحوار بين الحضارات وتعييناً بين الحضارتين الإسلامية والمسيحية في الغرب، بدا وكأن البحث عن منطقة وسطى تستوي بها تلك العلاقة هو الهمُّ المركزي لدى مراكز الأبحاث والتيارات الفكرية في العالم. على أن أطروحات الشيخ التسخيري التي ظهرت في مؤتمرات دولية وإسلامية سوف تُؤسس لنقاش جدي، لا يزال يأخذ مساحاته الممتدة بين النخب ومراكز القرار في العالم الإسلامي، والمجتمعات الغربية المسيحية على السواء.

وهنا مسعى إجمالي للإضاءة على هذا الحقل الإشكالي عند العلامة التسخيري.

* باحث في الفكر السياسي والفلسفي، رئيس تحرير «مدارات غربية»، لبنان.

ظهورات الأطروحة

ربما تكون قضية تغييب الهوية الدينية والقومية لمسلمي «الشتات»، إحدى أبرز المحفزات التي حملت الشيخ على بلورتها والتصدي لها في زمن بدا فيه صراع الهويات ممسكاً بالنظام العالمي الجديد. فالقضية بالنسبة إليه محورية، سواء من موقعيته كفقيه ومفكر ديني كبير، أو من خلال مسؤولياته الفكرية، والسياسية، والرسمية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ لذا كان عليه أن يرى إلى واقع المسلمين في الغرب، ليس فقط في نطاق راهنية المشاكل التي يعيشونها بسبب من أحداث وتحولات تعود في غالبها إلى دواعٍ وأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، وإنما ضمن فضاء تحكمه رؤية معرفية تاريخية عميقة ومتجذرة. فإنه يدرك، مثلما يدرك كثيرون من العلماء والمفكرين، أن لقاء الإسلام بالغرب، هو لقاء إشكالي منذ لحظته الأولى؛ إذ كلما كان ينعقد الكلام حول ثنائية الإسلام والغرب، يعود ما بينهما من وصل وفصل إلى سيرته الأولى. فما من شيء للإسلام على الغرب، أو للغرب على الإسلام إلا رُدَّ إلى مستهل الإشكال؛ أي إلى تلك اللحظة التي شعر فيه الغرب، بما هو غرب له دينه وثقافته ومنشؤه الإثني. وإن استئناف التاريخ وإعادة ترتيبه، لا يتحصّل إلا بأخر يواجهه، ليحاوره أو يجادله، أو ليهيمن عليه. ثم إنها اللحظة نفسها، التي شعر فيها المسلمون أنهم على وجه القصد والتعین، هم ذلك الآخر.

لم يكن الأمر يحتاج إلى كثير مشقة من جانب النخب المسلمة، لاختبار مثل هذا الإدراك ومعاينته على وجه الدقة. ذلك ما بيّنه آية الله التسخيري في كثير من المواضع حين يعرض إلى الحقب التاريخية التي واجه فيها مسلمو الغرب حملات الضغط والتذويب. والحافظة الجمعية للمسلمين هناك، وكذلك لمسلمي مجتمعات النشأة، تكتظ بما لا حصر له من الحوادث والوقائع والأخبار. وأما أرشيف الغرب فمشحون بتيارات، واستراتيجيات، وأفكار لا تنفك ترى في العالم الإسلامي فضاءً مشرعاً على تمرينات الاحتلال، والسيطرة، وطمس الهويات، منذ ما قبل الحملات الصليبية وحتى وقتنا هذا.

في سياق معالجاته للقضية لا يكتفي الشيخ التسخيري بتناول الجانب الدعوي والتنظيري على نحو يبقي المعالجة في إطار التجريد، بل يمضي إلى جعلها قضية ذات بعد إبستمولوجي لتشكيل قاعدة حوار علمي مسؤول مع الحكومات وضمن اشتغالات مراكز الأبحاث؛ ولذلك فهو يؤسس على الإحصاء، والتحقيقات الميدانية، والدراسات التجريبية.

وبيّن في هذا المجال أن عدد المسلمين المقيمين في غير البلدان الإسلامية يبلغ نحو ٤٥٠ مليون شخص، أي حوالي ثلث العدد الإجمالي لمسلمي العالم؛ ولذلك يعتبر موضوع الأقليات عنده على جانب كبير ومركزي من الأهمية. وفي بعض البلدان كالهند والصين مثلاً يربو عدد المسلمين على عدد سكان كثير من البلدان الإسلامية. وبالطبع فإن مشاكل الأقليات المسلمة تختلف بين قارة وأخرى، إلا أنها مشاكل تستوي على وجه الإجمال ضمن سياق مشترك في المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

في ورقة قدمها إلى اجتماع لجنة الخبراء التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالعاصمة الأسبانية مدريد في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٨، يحدد الشيخ التسخيري هذه المشاكل التأسيسية على النحو التالي: (١)

١- المشكلة الثقافية:

يحيل الشيخ أصل هذه المشكلة إلى اللغة، حيث تعتمد ثقافة المسلم أياً كانت نشأته القومية والعرقية، على القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ومفتاح هذه الثقافة هي اللغة العربية. وفي الوقت الحاضر، فإن الاختلاف الثقافي الأساس بين الأقليات المسلمة في البلدان غير الإسلامية يعود إلى الاختلاف في اللغة، أو بتعبير أفضل إلى عدم معرفة اللغة العربية في تلك المجتمعات. وهذا الاختلاف يؤدي - حسب العلامة التسخيري - إلى تباين نمط التفكير لدى هذه الأقليات خلال البحث عن المصادر الثقافية للفكر الإسلامي، وهو أمر يعد خطراً كبيراً يتهدد العقيدة نفسها. وهنا ينبغي القول: إن المراد من الثقافة الإسلامية هو الرؤية الفكرية الكاملة التي يملكها الإسلام نحو الكون؛ لأنّ تعليم الإنسان وهو في سن الطفولة والفتوة، إنما يتم بعيداً عن الإسلام تماماً وبعقائد أخرى متأثرة بإعلام البلدان غير الإسلامية البعيد تماماً عن الأهداف الإسلامية. ومثل هذا الخطر - والكلام للعلامة - ماثلاً ومحدق بالأجيال التالية. بل كلما جاء جيل كان أكثر قابلية من سابقه إلى الذوبان في الثقافة الأجنبية، ما يؤدي إلى نمط من فقدان الهوية الثقافية لدى هذه الأقليات المسلمة.

ثمة أيضاً تداعيات إضافية ناجمة عن اهتزاز الهوية الثقافية لمسلمي المجتمعات غير الإسلامية، منها حصول نوع من «اللابالية» لدى أبناء الأقلية تجاه المجتمع الذي يعيشون فيه، وظهور حالة من الفتور وعدم الإقبال تجاه تطبيق الأحكام، وهي ظاهرة لوحظت في أوساط الجيل الثاني من النساء في ما يخص التزامهن ارتداء الحجاب. ناهيك عن ظهور اختلاف بين في الاحتياجات المعنوية والنفسية بين الجيلين الأول والثاني.

٢- المشكلة الاجتماعية:

وهي على أربعة منازل:

مشكلة التعليم - المشاكل التربوية - مشكلة الاختلاط - مشكلة الإعلام.

في ما يتصل بمشكلة التعليم، فإن ما يتهدها هو النظام التعليمي ذو الأهداف الوطنية في الغرب. ففي هذا النوع من الأنظمة التعليمية يظهر تباين كبير بينها وبين النظام التعليمي الإسلامي؛ لأن الأخير له أصول ذاتية نابعة من داخله، وهدفه تعليم وتربية المسلم من حيث القيم والأخلاق وكيفية التعامل مع الناس، بينما نرى أن الأنظمة غير الإسلامية تقوم بتعميق الاتجاهات والمشاعر القومية والوطنية والتاريخية للوصول إلى غاياتها.

المشكلة التربوية تبدو على الإيقاع نفسه، فإن أهم قضية تواجهها الأقليات المسلمة على هذا الصعيد، هي أنها تقطن في مجتمعات غير إسلامية ما يؤدي، أولاً: إلى إحباط مفعول التربية الإسلامية وجعلها غير مجدية، وثانياً: إلى تعرض أبناء الجاليات لضغوط وعملية تجاذب ثقيل الوطأة، بسبب من نمطين تربويين أحدهما: ما يريده منهم دينهم، وثانيهما: ما يفرضه عليهم الواقع الاجتماعي الذي يعيشونه.

الأمر نفسه ينسحب على مشكلة الاختلاط - كما يبيّن الشيخ التسخيري - إذ ليس للأقليات المسلمة القاطنة في بلدان غير إسلامية من خيار غير مراعاة الجو الاجتماعي والعادات السائدة في تلك البلدان وارتداء الألبسة التي يرتديها الآخرون. والمشكلة التي انفجرت خلال الأعوام الماضية حول قضية الحجاب في فرنسا، تعكس واحدة من أبرز وأخطر حقائق التباين في نظام القيم بين الأقلية المسلمة وقوانين المجتمع غير الديني. وحين أصدر الرئيس الفرنسي جاك شيراك قراراً بتشكيل لجنة قانونية عليا برئاسة برنار ستازي (Bernard Stazi) للبت في قانون منع الحجاب في الدوائر الحكومية والجامعات، كانت ظاهرة التباين والاختلاف والتمييز الديني تبلغ ذروتها في فرنسا. ومع أن القضية هدأت قليلاً على صعيد الحجاب من دون أن ينتهي السجال في شأنها، راحت تنشأ أزمات أخرى أكثر تعقيداً وتتعلق بالوضع الاجتماعي الاقتصادي للمهاجرين، كان آخرها صيف العام ٢٠٠٥ انفجار ثورة الجيل الثالث من مسلمي فرنسا. ولعل النقاشات العميقة التي لا تزال تحفر مسارها في المجتمع السياسي والفكري في فرنسا خصوصاً،

وأوروبا على وجه العموم تكشف مساحة اختلاف الرؤى حول الأقليات المسلمة حتى بين النخب الغربية نفسها. (٢)

أما بالنسبة للمشكلة الإعلامية التي تعترض قضية الأقليات المسلمة في الغرب، فيرى إليها العلامة التسخيري، كسواها من المشاكل؛ حيث يجري توظيف وسائل الإعلام في السياق الذي يشوّه صورة الإسلام والمسلمين في المجتمعات غير الإسلامية، مثلما يضاعف من حدة التمييز والفرقة داخل المجتمع الغربي المتعدد الديانات والأعراق.

٣- المشكلة الاقتصادية:

وهي تتقدم في حدّتها وراهنيتها على سائر المشاكل. حيث تعاني الأقليات الإسلامية من أوضاع اقتصادية في غاية الصعوبة، لا سيما لجهة فرص العمل وتفشي البطالة. مع ما ينعكس على المسلمين في الغرب من سلبيات خطيرة على الأوضاع الصحية والاجتماعية والثقافية والنفسية. (٣)

قابليات الاغتيال الثقافي

لم تنأ مقارنة الشيخ التسخيري في بعدها التوصيفي، عما يلاحظه علماء الاجتماع الأوروبيون حيال مشكلة الأقليات المسلمة. فثمة ضربٌ من التوازي في المعلومات عن واقع الحال. وليس ذلك بغريب لو نحن مضيّنا قليلاً في المقاربة؛ إذ إن المصادر والوثائق التي يبني عليها العلامة التسخيري مقترحاته الاستراتيجية لفتح السبيل أمام حلول واقعية لمسلمي «الشتات»، تحوز مشروعيتها العلمية حتى في المجتمع الثقافي الغربي نفسه. لنرّ ما تأتي به بعض المعطيات الغربية في هذا الصدد:

في دراستها الموضوعية تحت عنوان «الإسلام في أوروبا» تبسط الباحثة البلجيكية في علم الاجتماع الإسلامي جوسلين سيزاري (Jocelyne Cesari) جملة من الأطروحات والحقائق الميدانية تضاعف من أهمية القضية التي تنطوي عليها مشاكل الأقليات المسلمة في الغرب. تمهّد سيزاري لدراستها بتأكيد أن واقع دمج الإسلام في الأرض الأوروبية يشكل ظاهرة اجتماعية لا سابق لها. وذلك بسبب من المجال العلماني والديمقراطي الذي تنبني في إطاره الأقليات الإسلامية الأوروبية. سوى أن هذه الظاهرة الجديدة ما لبثت أن تحولت إلى ظاهرة غير مرئية بسبب من شعور مضلل، وهذا يعود - برأي الباحثة - إلى الأصول ما بعد الكولونيالية (الاستعمارية) لهذه الهجرة. وتعليلها لهذه النظرة يقوم على

أن الإسلام يتميز بخصوصية كونه أقلية ما بعد كولونيالية. وأن وجود المسلمين في أوروبا الغربية هو نتيجة علاقات السيطرة التي أقامتها الدول الأوروبية مع أفريقيا والعالم الآسيوي. وهذا الوضع ما بعد الكولونيالي يفسر إلى حد ما المقاومة والعداوات التي أحدثها الاستقرار النهائي للمسلمين في الحيز الأوروبي. وتشير سيزاري - ضمن مسعاها المشار إليه - إلى اتجاه سيهيمن بشكل واسع باتجاه تطبيق صور التفكير والروايات الموروثة من العهد الاستعماري على واقع الإسلام الأوروبي. فالعلاقة بين الإسلام وفرنسا مثلاً هي نموذج عن تحقق هذا الاتجاه، في حين توصل النظرة الراهنة للإسلام تجذرها في هذه العلاقة الخفية والمكبوتة. والحقيقة أن الكولونيالية لم تنفك عن تصور الإسلام كوضع إجمالي، وكوسم طائفي يتموضع حيالها تحت تبعية مباشرة. وإذا كانت إرادة التدجين عن طريق توليد إسلام رسمي تعود اليوم إلى هاجس دمج إسلام مختلف عن السياق الكولونيالي في فرنسا، فإن الطرق المتبعة غالباً ما تُستلهم من الطرق التي كانت سائدة في الجزائر الفرنسية.^(٤)

لعل من أبرز تأسيسات العلامة التسخيري لأبحاثه حول الأقليات المسلمة في الغرب، هي الفعل التواصلي للكولونيالية وإستراتيجياتها التذويبية. فحين يتناول موضوع الهوية الثقافية والاجتماعية يشير إلى ما يسميه «مؤامرة الاغتياال الثقافي» التي تتعرض لها هوية المسلمين في أوروبا. ويلاحظ أنها واحدة من أكبر التحديات التي تواجهها الأقليات المسلمة؛ ذلك لأنها مؤامرة معقدة وغير معلنة في الغالب، وهي تستهدف سلب هوية الإقليات المسلمة، وتذويبها في البيئة العامة من خلال محاولات إدماجها في المجتمع الأكثرري. وإذا كان مصطلح مؤامرة الاغتياال هو في الأصل مثار جدل بين النخب المسلمة نفسها، فإن العلامة التسخيري يعود ليؤكد في سياق بحوثه لاعتبارات منهجية، كما يقول؛ إذ إن الغزو يتم عادة من قبل مجتمع ضد آخر؛ أي أنه عبارة عن هجوم وزحف خارجي. أما الاغتياال فيتم - عادة - من عناصر داخل المجتمع ضد عناصر أخرى في المجتمع نفسه. وبما أن الأقليات المسلمة تعيش في دائرة المجتمعات الأوروبية، وتتعايش معها بمستويات معينة، فهي تشكل مفردة غير قوية بالمستوى الكافي وتقف على أرضية رخوة، ما يعني سهولة اغتياالها من جانب مجتمع الأكثررية، بالنظر لمساحة تأثير مجتمع الأكثررية والأدوات الفاعلة التي يمتلكها.

وتكمن الخطورة - كما يشير التسخيري - في واقع أن الجزء الأكبر من أدوات

الاغتيال غير منظورة ولا يترك الفاعل وراءه - غالباً - ثغرات قانونية أو آثاراً للجريمة. وهكذا فإن المشكلة الأساس التي تواجه الأقليات المسلمة في المجال الثقافي والاجتماعي تتمثل في نوعية البيئة العامة التي يعيشون فيها، والتي تتميز أيديولوجياً بسيادة العلمانية، ومختلف الأفكار الوضعية، والإلحادية، ما يؤثر بشكل أو بآخر على البنية الفكرية لأبناء الأقليات، وعلى رؤيتهم للدين ودوره ووظيفته. ويأتي الجانب السلوكي والعملي للبيئة الغربية الذي يتميز أيضاً بسيادة أصالة المنفعة والمادة واللذة ليكمل الجانب النظري، ويفرز أشكالاً مختلفة من السلوكات اللاأخلاقية واللاإنسانية، ويعطي لمفاهيم الصلاح والفساد، والسعادة والشقاء، والخير والشر، والحب والبغض، والاستقامة والانحراف، والعدالة والظلم، والحرية والاستبداد، مضامين أخرى تتناقض والمفاهيم الإسلامية، وهذا الأمر يؤدي بمجمله - كما يقول العلامة التسخيري - إلى نشوء ألوان معقدة من المنهجية الفكرية المتضاربة والسلوكيات المزدوجة لدى المسلمين، ينتج عنه - بالتدرج - انهيار الحصون الذاتية للفرد والأسرة والمجتمع المسلم، وهو ما يمكن أن نطلق عليه «القابلية لاغتيال الهوية».^(٥)

لقد أرست قوانين الاجتماع الغربي عموماً، آليات فعل أفضت إلى ما أسماه الشيخ التسخيري بـ «قابلية الاغتيال». وهذا يعود إلى الخلفية الأيديولوجية التي تعيد إنتاج منطق السيطرة الكولونيالية على كل من هو مختلف، وتحديدًا على العنصر المسلم. فعملية التدجين التي ظهرت في فرنسا كمثال عام تكشف بوضوح آليات إعادة إنتاج الترسيمات العلائقية الموروثة من المرحلة الاستعمارية. وهي الترسيمات التي كثيراً ما منحت الإسلام الجزائري مثلاً، منزلة مركزية داخل الإسلام الفرنسي. ذلك من أجل أن يصبح جميع المسلمين كمسلمي الجزائر حالة مذوّبة وفاقدة لهويتها الدينية والوطنية. وبالإضافة إلى الوضع ما بعد الكولونيالي للظاهرة المسلمة في الغرب، فإن الربط التواطؤي الدائم بين الإسلام كتهديد سياسي دولي ومسلمي الداخل، لا يساعد على الأخذ بعين الاعتبار خصوصية وفرادة الوضع الديني والثقافي لمسلمي أوروبا. وهو ما برهنت عليه ردات الفعل العدائية التي أعقبت هجمات ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١. أضف إلى ذلك الإسقاط المستمر للوضع الدولي على مسلمي الداخل تبقى شبكة القراءة خاضعة بشكل كبير للمعلومات المحصّلة عن الإسلام السياسي، بحيث يظهر مثل هذا الإسقاط وكأنه المدخل الوحيد لمعرفة الإسلام والعالم الإسلامي.^(٦)

إن ما ترتَّب على هذا الإسقاط، سوف يترجم بصيرورة من الإجراءات التصاعديّة ذات الطابع التمييزي ضد مسلمي الغرب. ولعل أكثر ما يتبدى ذلك، فمن خلال ظاهرة الاضطهاد الاجتماعي الاقتصادي التي تعصف بهم. وبحسب تقارير مراكز استطلاع أوروبية، فإن نسبة البطالة بين المهاجرين المسلمين هو بشكل عام أعلى من المعدلات الوطنية، فهي تبلغ ٢١ بالمئة، بينما تبلغ ٢٤ بالمئة بين مغاربة وأتراك هولندا، في عام ١٩٩٥ أعلن المعهد الوطني للدراسات الديمغرافية بباريس (INED) أن نسبة البطالة بين الذين يحملون الشهادات العلمية هي أعلى بضعفين لدى الشباب المتحدرين من هجرة مسلمة قياساً بالشباب المتحدرين من هجرة غير مسلمة.

وعلى هذا الصعيد، فإن وضع المسلمين في المملكة المتحدة (بريطانيا) هو وضع حرج جداً؛ حيث يبلغ معدل البطالة لدى الأشخاص القادمين من بنغلادش أو باكستان ثلاثة أضعاف ما هو عليه لدى الأقليات المعتبرة والأكثر حرماناً. وفي وسط المدن هناك حوالي نصف الرجال والنساء البنغاليين أو الباكستانيين هم من دون عمل. وهكذا فإن الهامشية تنتقل إلى الجيل المولود في المملكة المتحدة أو التي تعلم فيها: ففي عام ١٩٩١ مثلاً، بلغ معدل البطالة بين الشباب من أصل باكستاني ممن هم في عمر ١٦-٢٤ سنة حوالي ٣٦ بالمئة. في حين أنه كان أقل من ١٥ بالمئة لدى البيض. هذا الإجحاف لا يقتصر على الأعمال الوضيعة، بل يطال أيضاً الأعمال التي تتطلب كفاءة عالية كالطب والتعليم، وكذلك تعكس الهشاشة الاقتصادية قطاعات العمل للمهاجرين المسلمين في أوروبا. فهي في العادة لا تتطلب كفاءة كبيرة وغير ثابتة، مركزة في بعض القطاعات المتراجعة مثل: بناء السيارات، والصناعة المعدنية، والتنظيف الصناعي، والنسيج، واستخراج المعادن... هذا على الرغم من وجود انطلاقة ملحوظة في قطاع الخدمات. ففي النمسا هناك فقط ٩,٧ بالمئة من الأتراك مؤهلون مهنيًا، في حين أن الدخل الشهري للأتراك واليوغوسلاف السابقين هو أقل من دخل النمساويين بنسبة ١٥ بالمئة. وإلى هذا فإن هذه الهامشية الاجتماعية الاقتصادية غالباً ما يرافقها تمييز سكني؛ حيث تدل معطيات الإحصاء البريطاني على أن المهاجرين الباكستانيين يقيمون في الغالب، في مساكن غير صحية، وإن التركز السكني في أحياء أو مجموعات سكنية هو عامل آخر يجب التنبيه له في قلب المدن الكبرى، كما هو الحال في بريطانيا وألمانيا، أو في الضواحي كما هو واقع الحال في فرنسا.

إن هذا سيعطي أبعاداً مركبة لأطروحة «قابلية الاغتيال» التي يتعرض لها مسلمو

الغرب. يضاف إليها بالطبع البعد السياسي، وهو البعد الذي يؤلف محور معالجات العلامة التسخيري للقضية. ففي مجمل أبحاثه ومحاضراته في هذا الميدان، لا ينقطع هذا البعد عن صيرورة الفعل، بل يظل حاضراً بوصفه النقطة المركزية التي يدور حولها التوظيف الغربي التمييزي ضد الأقليات المسلمة. فهذا التحدي يتسع لكل ما له علاقة بطبيعة حياة الأسرة المسلمة في أوروبا وحياة مجتمع الأقلية المسلمة ككل، وبالتالي قدرة هذا المجتمع قانونياً على امتلاك واقع اجتماعي مستقل يحظى بالحقوق المدنية والدينية والسياسية التي تصون هويته من مصادرة مجتمع الأكثرية. وبكلمة أخرى: قدرة مجتمع الأقلية المسلمة على خلق وحدة اجتماعية وثقافية ودينية تستفيد من القوانين نفسها التي يقرّ بها، ويستفيد منها مجتمع الأكثرية، سواء القوانين المحلية أو الإقليمية أو الدولية (...). وتتوافق وطأة التمييز السياسي مع وطأة التمييز الإعلامي التي تتعرض لها الأقليات المسلمة في أوروبا.^(٧) لا سيما حين يجري توظيف المجتمع الإعلامي بتقنياته المتقدمة في مجرى السعي نحو اغتيال الهوية الإسلامية وطمسها وإعاقة تبلورها. ويعترف باحثون غربيون بهذه الحقيقة ليلاحظوا أن هناك ميلاً في الدوائر الغربية لربط الإسلام بالفقر، مثلما يعمل اليوم على ربطه بالإرهاب.

من جهة المسلمين الذين يؤلفون حقل الاختبار، يشكل الدين بالنسبة إليهم الحصن المعنوي الأخير لتوكيد الهوية والحضور والكفاح من أجل الاعتراف. غير أن الصدام الذي يحصل نتيجة الضغوط والأعمال القهرية من جانب السلطات والمنظمات اليمينية والعنصرية، يؤدي في ظروف معينة إلى إطلاق الفتن من عقالها، كما يحدث في بريطانيا وفرنسا وألمانيا بين حين وآخر. ولقد أفلحت الدعاية الإعلامية المركزة من جانب قوى وتجمعات التمييز العنصري والعنصري ضد مسلمي المجتمعات الأوروبية، في ترسيخ عملية الربط بين المشاكل الاجتماعية والإسلام. وهو ما فتّح الذرائع السياسية لحركات اليمين المتطرف، لكي تصوغ بياناتها وتنظّم أنشطتها باتجاه تحقيق برامج الترحيل التي عظم شأنها بعد الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١.

وهكذا، فإن إحدى نتائج هذا الحدث كان ترسيخ خرافة صلة الإسلام بالإرهاب. حيث أدى الهجوم في نيويورك والهجمات التي أعقبته في أسبانيا وبريطانيا، ناهيك عن أحداث فرنسا في خريف العام ٢٠٠٥، إلى تشدّد الخطاب الرسمي الأوروبي حول الهجرة والأمن، وخصوصاً في كل من النمسا والدنمارك وألمانيا واليونان وإيطاليا والبرتغال.

ما ينبغي أن يفعله المسلمون

بازاء المشهد الإجمالي لمسلمي أوروبا، والمتسم بحراك مفتوح يميل غالباً إلى السلبية، يطرح العلامة التسخيري جملة من الآليات والسلوكيات التي ينبغي على الأقليات المسلمة والشئات الأوروبية أن تفعله، ومنها:

- السعي الحثيث للحفاظ على الهوية والشخصية الإسلامية الفردية والجماعية.
- السعي لتقديم النموذج الأكمل للإنسان الواعي المدرك لواجبه تجاه مجتمعه وعقيدته.

- العمل على تفهم الموقف الإسلامي الصحيح وإعلانه للآخرين، وكشف الشبهات المثارة حوله (وخصوصاً قضية الربط بين الإرهاب والإسلام).

- تحقيق التواصل الإسلامي بين كل المجموعات الإسلامية والإحساس الكامل بالأمها وآمالها، وملء الفراغات الاقتصادية والاجتماعية قدر الإمكان.

- السعي لإيجاد التوازن المطلوب بين مقتضيات الهوية ومتطلبات المواطنة بالشكل الذي يحقق الاستجابة لكليهما.

- المساهمة الجادة في كل الخطوات الاجتماعية الإيجابية، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي، والحذر من الخطوات السلبية التي يرفضها الإسلام، وللمسلم متسع لاجتنابها.

- المطالبة بالحقوق الاجتماعية والسياسية الطبيعية، واتخاذ مختلف السبل لإعلان الصوت الإسلامي الحق.

- الوقوف الصلب مع القضايا الإسلامية الحققة في شتى أنحاء العالم الإسلامي، والانسجام الكامل مع المسؤولية الإسلامية العامة.

- التركيز على عملية التوعية الداخلية بأحكام الإسلام ومفاهيمه. وهذا يعني القيام بمختلف النشاطات التي تكفل التدفق المعنوي للمعلومات إلى العقول، مع التركيز في هذا الجانب على الناشئة والشباب؛ لأنهم في معرض الخطر الإعلامي المضلل أو اللاأخلاقي.

- تأكيد حضور الاجتماعات العبادية العامة كصلاة الجمعة والعيد والحج وأمثال ذلك.

- السعي الجاد والحديث لكسب التقدم العلمي والاجتماعي المطلوب.^(٨)

تشكل هذه التوجيهات التي يطرحها العلامة التسخيري مثابة خطة للدفاع الاستراتيجي عن «الهوية الوجودية» للأقليات المسلمة في المجتمعات غير الإسلامية.

غير أنها في الوقت عينه لا تسدُّ السبيل أمام حوار خلاق مع فعاليات المجتمع الغربي، بما يُفضي إلى علائقية تستوي على أرض التكافؤ والاعتراف المتبادل.

على أية حال، فمهما يكن من تفاوت في مدارج تفكير الغرب حيال الإسلام عموماً، وحيال مسلميه بوجه خاص، فإن حاضرية الإسلام في تلك المدارج تظل السمة التي ستؤسس للعالم صورته الآتية في مطالع القرن الحادي والعشرين؛ ذلك أن الإسلام حاضر حضور العين في فضاء الغرب اللأمتناهي. فلقد صار جزءاً منه من دون أن يدوي فيه، وقيمة من قيمه من دون أن يضمحل فيها، ذلك على الرغم من الحملات المضمرة أو المكشوفة ضمن استراتيجيات التدوير والاستلاب.

الهوامش:

- (١) محمد علي التسخيري، الأقليات الإسلامية وعلاقتها بمجتمعاتها، منشورات المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، إيران، طهران، ٢٠٠٣، ص ٨-٩-١٠.
- (٢) انظر في هذا الصدد مقالة الكاتب الفرنسي آلان غريش حول الحجاب في فرنسا - نقد أعمال لجنة ستازي Alan Gresh les- faux semblants de la commission Stasi, LeMonde Diplomatique Paris ٢٠٠٤-٥-١ مجلة «مدارات غربية» العدد الرابع، تشرين الثاني، كانون الأول، ٢٠٠٤.
- (٣) التسخيري، المصدر نفسه، ص ٢١.
- (٤) Jocelyne Cesari, L' Islam en Europe l'incorporation, d'une religion, Cahier d'études sur la Iranien N: 33- 2004. -Mediterranée orientale et le Monde turco
- (٥) التسخيري، المصدر نفسه، ص ٣١-٣٢.
- (٦) جوسلين سيزاري، مصدر سابق.
- (٧) من محاضرة للشيخ التسخيري ألقى في مؤتمر الأقليات الإسلامية في أوروبا، المنعقد في باريس في ١١-١-٢٠٠١ تحت عنوان «الوجود الإسلامي في التشريعات الأوروبية».
- (٨) المصدر نفسه.